

المحاضرة العاشرة

منهجية تحرير القرار القضائي

اشتمال الحكم القضائي على مجموعة من البيانات

المواد 274، 275، 276 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

يعد حق التقاضي من الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسان، والتي لا تتفصل عنها. ويقصد به حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء متى تعرض أحد حقوقهم أو حرياتهم للاعتداء، بهدف المطالبة برد الاعتداء أو استرداد الحق المعتدى عليه.

ولا يكتمل هذا الحق إلا بتحقيق الهدف الذي يراد تحقيقه من وراء اللجوء للقضاء، وهو الفصل في النزاع بين الأطراف المتخاصمة من خلال إصدار حكم قضائي.

فالحكم القضائي إذن ليس مجرد ورقة قضائية، إنما يعد النتيجة النهائية للعملية القضائية، والنهاية الطبيعية للخصومة القضائية، بل هو المظهر العملي لتجسيد العدالة وسيادة القانون، كونه يعكس إرادة القضاء في حسم النزاع وفقاً للقواعد القانونية السارية وقواعد العدالة، مما يجعله عنواناً للحقيقة القضائية، ومظهراً من مظاهر العدالة الناجزة، وهو ما يعزز الثقة في النظام القضائي.

تعريف الحكم القضائي

عرف المشرع الجزائري الحكم في صلب المادة 296 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

يمكن استنتاج تعريف كامل للحكم من خلال نصي المادتين 296 و 297 من ق.

الحكم القضائي هو القرار الذي تصدره المحكمة في خصومة معينة، بعد استنفاد الإجراءات القضائية، ليحدد المراكز القانونية للأطراف، ويضع حداً للنزاع.

وقد عرّفته محكمة النقض المصرية بأنه: "القرار الصادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً ومختصة بالفصل في خصومة طرحت عليها وفقاً للقانون، ويكون فاصلاً في موضوعها كلياً أو جزئياً أو في مسألة متفرعة عنها".

ملاحظة: مصطلح الحكم أو القرار هنا جاء عاماً وليس خاصاً.

تعريف الفقه للقرار أو الحكم القضائي

عرف الفقه القرار أو الحكم القضائي بأنه "كل قرار يصدر عن هيئة قضائية في إطار الإجراءات القانونية من شأنه الفصل في نزاع معين وأن يضع حدا لهذا النزاع".

تعريف آخر: "الحكم هو الذي يصدر من هيئة قضائية مشكلة تشكيلا صحيحا، ويفصل في منازعة قائمة بين الخصوم وفقا للقواعد القانونية ويتمتع بحجية الشيء المقضي فيه ويكون قابلا للطعن بالطرق القانونية".

وهذا تعريف واسع للحكم أو القرار القضائي، كونه لا ينظر له من زاوية الجهة القضائية التي أصدرته كما سبق التنبيه له في الملاحظة أعلاه.

خصائص الحكم/القرار القضائي

- يتميز الحكم/القرار القضائي بعدة خصائص قانونية تميزه عن غيره من القرارات:
- قرار صادر عن سلطة قضائية مختصة: فلا يُعد عملاً قضائياً ما لم يصدر عن جهة مخولة دستورياً وقانونياً بالفصل في الخصومات.
- فصل في نزاع: لا يُتصور حكم إلا بوجود خصومة بين طرفين أو أكثر، يعرضانها على القضاء.
- الإلزام: الحكم القضائي ملزم للأطراف، وقابل للتنفيذ الجبري عند الاقتضاء.
- الحجية: يتمتع الحكم بحجية الأمر المقضي به، فلا يجوز إعادة طرح النزاع ذاته أمام القضاء مرة أخرى.

البيانات الإلزامية للحكم/القرار القضائي

اشتمال الحكم القضائي على مجموعة من البيانات

المواد 274، 275، 276 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

وهي البيانات الموزعة على عناصر القرار القضائي كما يلي:

عناصر القرار القضائي

الديباجة

الديباجة في القرار القضائي هي لمقدمة التمهيدية للقرار، وتتضمن البيانات الشكلية الأساسية التالية:

1. بيان اسم المحكمة التي أصدرت الحكم، لتأكيد أن الحكم قد صدر من محكمة مختصة.

2. أسماء القضاة الذين اشتركوا في إصداره وحضروا النطق به، وذلك للتأكد من أن الحكم صدر من قضاة مؤهلين لإصداره، وأن القضاة الذين سمعوا المرافعات الختامية هم الذين تداولوا لإصداره وحضروا النطق به. ويكفي ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مرة واحدة في صدر الحكم أو في خاتمته .

3. أسماء الخصوم بالكامل وحضورهم أو غيابهم: ويترتب البطلان على خلو الحكم من اسم أحد الخصوم سواء كان محكوما له أو محكوما عليه، لما يترتب على ذلك من تغيير في نطاق الخصومة وما يتصل بتنفيذ الحكم.

4. فإذا شاب الحكم نقص أو خطأ جسيم في أسماء الخصوم كان الحكم باطلا. وأما إذا كان النقص أو الخطأ ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم أو اتصاله بالخصومة فلا يكون الحكم باطلا ولو لم يذكر اسمه كاملا.

5. والجدير بالذكر أن العبرة باسم الأصيل دون نائبه، فإذا تضمن الحكم اسم الأصيل وأغفل اسم نائبه أو أورده مشوبا بخطأ جسيم فلا يكون باطلا.

6. تاريخ إصدار الحكم: أي تاريخ النطق به، لمعرفة بدء ميعاد الطعن في الحكم، ولتحديد الوقت الذي تسري فيه حجية الأمر المقضي.

7. صدور الحكم باسم الشعب الجزائري.

الوقائع

يتم عرض وقائع الدعوى عرضا مجملا، على اعتبار أن هذه الوقائع هي الأساس الذي يصدر الحكم فيها. وعلى المحكمة أن تلم بها إلما صحتها، فإن هي أخطأت في فهمها ترتب على ذلك عدم تطبيق القانون تطبيقا صحيحا، وكان حكمها مشوبا بالقصور المبطل لما شابه من خطأ في الأسباب الواقعية وعدم تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى.

ويتم عرض الوقائع بشكل موجز وواضح في نفس الوقت. بل يكفي ذكر الوقائع الضرورية للفصل في الدعوى. لأن السرد المفصل لها ما من شأنه أن يضيع معه معالم الطريق إلى النزاع الجوهري، فضلا عما يستغرقه ذلك من وقت وجهد.

المادة 02 / 277، و 03 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وإلى جانب الوقائع، توضح طلبات الخصوم، لمعرفة نطاق سلطة المحكمة، والعبرة بالطلبات الأخيرة للخصوم، فإن أغفلتها المحكمة وتناولت الطلبات السابقة بالبحث وأصدرت قضاءها فيها، كان حكمها مشوبا بالقصور المبطل، فضلا عن مخالفة الثابت في الأوراق المتمثلة في المذكرات ومحاضر الجلسات واللوائح التي تضمنت التعديل في الطلبات، وتكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم على سهو منها.

المادة 02 / 277، و 03 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وأما بالنسبة لذكر المستندات، فتكفي في ذلك الإشارة للمستندات دون إيراد نصها، كما لا يلزم ذكر جميع أقوال الشهود بل تكفي الإشارة إلى ما ورد فيها بما ينبئ عن مراجعتها.

وأما بالنسبة للدفع: فتذكر جميع الدفع ومناقشتها....

تسبيب الحكم

ويقصد بتسبيب الحكم، الأسباب الواقعية والقانونية التي استند إليها في إصدار قراره، وهو ضمانه أساسية لتحقيق العدالة، يهدف إلى إقناع الأطراف بصحة الحكم، وتمكين المحاكم العليا من الرقابة عليه، ويُعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحكم؛ فغيابه أو قصوره يؤدي إلى بطلانه

يسمى أيضا بالحيثيات لأنها تبدأ عادة بعبارة (حيث أن) أو ما في معناها كعبارة (وبما أن) أو (ولما كان) **المادة 01 / 277 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.**

المنطوق

منطوق الحكم هو النتيجة التي خلصت إليها المحكمة بناء على الأسباب التي أوردتها، أي ما حكمت به المحكمة في الطلبات التي عرضها عليها الخصوم.

وهذا البيان هو أهم أجزاء الحكم، وهو الذي يجب أن يتلى شفاهة في الجلسة، وبه تتحدد حقوق الخصوم المحكوم بها، لذلك فهو الذي يحوز الحجية؛ وهو الذي يطعن فيه المحكوم عليه.

المادة 277/ 04 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وإذا خلا الحكم من أي منطوق أو كان المنطوق متناقضا، كان الحكم باطلا، إذ لا يمكن أن يحقق وظيفته.

راجع أيضا المادة 283 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

يرجى من الطلبة مراجعة النصوص القانونية التي تعد ضرورية لتعميق فهم محتوى

المحاضرات...

بالسداد والتوفيق للجميع